

المبحث الثالث

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لأحاديث انشقاق القمر

المَطْلَب الأول سَوَق أَحَادِيث انشِقَاقِ الْقَمَرِ

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «سأل أهل مكة أن يريهم صلى الله عليه وسلم آية، فأراهم القمر شقَّتَيْن، حتَّى رَأَوْا جِراءَ بينهما» متَّفَق عليه، وفي لفظ لمسلم: «فَأَرَاهُم انشِقَاقَ القمر مرَّتَيْن»^(١)»^(٢).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «انشقَّ القمر على عهد النَّبي صلى الله عليه وسلم شَقَّتَيْن، فقال النَّبي صلى الله عليه وسلم: «إشهدوا»^(٣).

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنه: أَنَّ الْقَمَرَ انشَقَّ عَلَى زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم^(٤).

(١) بين ابن حجر في شرحه لهذا الحديث أن جميع رواياته تذكر أن القمر انشق «فرفقتين»، أو «فلقتين»، أو «شقَّتَيْن»، ولم تأب أي رواية أخرى فيها «مرَّتَيْن»، غير هذه التي في مسلم إشارة منه إلى شذوذها، انظر «الفتح» (٥٧٨/٧).

وقبله ابن كثير أورد رواية (المرَّتَيْن) في «البداية والنهاية» (٣٠٤/٤) وعقَّب عليها بقوله: «فيه بَيِّنَةٌ، والظاهر أنه أراد فرفقتين»، وكذا ابن القيم في «إغاثة اللهفان» (٣٠١/١) قال: «هذا ممَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَمَنْ لَهُ خَبْرَةٌ بِأَحْوَالِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم وَسِيرَتِهِ أَنَّهُ غَلَطَ، وَأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ الْانْشِقَاقُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً».

(٢) رواه البخاري في (ك: المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وسلم آية، رقم: ٥٤٣٧)، ومسلم في (ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: انشقاق القمر، رقم: ٢٨٠٢).

(٣) رواه البخاري في (ك: المناقب، باب: سؤال المشركين أن يريهم النبي صلى الله عليه وسلم آية، رقم: ٣٦٣٦)، ومسلم في (ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: انشقاق القمر، رقم: ٢٨٠٠).

(٤) رواه البخاري في (ك: مناقب الأنصار، باب، رقم: ٣٨٧٠)، ومسلم في (ك: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: انشقاق القمر، رقم: ٢٨٠٣).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوْفُ دَعَاوِي الْمُعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

عَلَى أَحَادِيثِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ

أوردَ بعضُ المُعَاَصِرِينَ عَلَى حَدِيثِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ جُمْلَةً مِنَ الْمُعَارِضَاتِ؛
تَلَخَّصُ فِي ثَلَاثِ رِئِيسَةٍ:

المُعَارِضُ الْأَوَّلُ: أَنَّ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ لَوْ وَقَعَ لَجَاءَ مُتَوَاتِرًا؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ
يَقَعَ مِثْلُ هَذَا الْحَدِّثِ الْكُونِيِّ، وَلَا تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ وَتَدْوِينِهِ، وَلَا يَشْتَهَرُ
فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ؛ فَخَفَاءُ ذَلِكَ بِدَلٍّ عَلَى انْتِفَاءِ وَقْعِهِ.

وَأَوَّلُ مَنْ نُسِبَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ الشُّبْهَةُ إِبْرَاهِيمُ النَّظَّامُ (ت ٢٣١هـ) مِنْ كِبَارِ
الْمُعْتَزِلَةِ، وَعَلَّلَ انْكَارَهُ لِهَذَا الْانْشِقَاقِ بِأَنَّهُ «لَوْ كَانَ قَدْ انْشَقَّ، لَعَلِمَ بِذَلِكَ أَهْلُ
الْغَرْبِ وَالشَّرْقِ؛ لِمَشَاهِدَتِهِمْ لَهُ»^(١)، ثُمَّ بَلَغَتِ الْقِيَحَةُ بِنَفْسِهِ الْأَثْمَارَةَ أَنْ كَذَّبَ ابْنُ
مَسْعُودٍ رضي الله عنه فِي رِوَايَتِهِ^(٢).

ثُمَّ تَلَفَّفَهَا عَنْهُ تَلْمِيذُهُ وَرَبِيبُ نَحْلَتِهِ الْجَا حِظُّ (ت ٢٥٥هـ)؛ فَقَدْ نُقِلَ أَنَّهُ كَانَ
يَنْفِي ذَلِكَ، وَيَقُولُ: «لَمْ يَتَوَاتَرَ الْخَبَرُ بِهِ»^(٣).

(١) ذَكَرَ ذَلِكَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ الْمُعْتَزَلِيُّ فِي «تَثْبِيَتِ دَلَائِلِ الثُّبُوتِ» (١/٥٥-٥٦) فِي مَعْرِضِ الرَّدِّ عَلَى
النُّظَّامِ انْكَارَهُ أَحَادِيثِ الْانْشِقَاقِ.

(٢) انْظُرِ «الْفَصْلُ» لِابْنِ حَزَمٍ (١/٥٧-٥٨).

(٣) «الْأَزْمَنَةُ وَالْأَمْكَنَةُ» لِأَبِي عَلِيٍّ الْمَرْزُوقِيِّ (ص/٥٤).

وقد سَلَّم لهذه الشُّبهة مِنَ المتأخِّرين (محمَّد رشيد رضا)، ونظَّمها في سِلْك اعتراضاته على الحديث، قائلاً في إنكارها: «ذَكَر علماء الأصول أَنَّ الْخَبَرَ اللَّغْوِي ما يَحْمِل الصَّدَقَ والكُذْبَ لِدَايَتِهِ.. وَذَكَرُوا أَنَّ مِمَّا يَقْطَعُ بِكَذِبِهِ: الْخَبَرُ الَّذِي لو كَانَ صَحِيحًا لَتَوَفَّرَتِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ بِالتَّوَاتُرِ؛ إمَّا لَكُونِهِ مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ، وَإِمَّا لَكُونِهِ أَمْرًا غَرِيبًا؛ كَسَقُوطِ الْخَطِيبِ عَنِ الْمِنْبَرِ وَقَتِ الْخُطْبَةِ.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ بِالْبَدَاهَةِ أَنَّ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ أَمْرٌ غَرِيبٌ؛ بَلْ هُوَ فِي مُنْتَهَى الْغَرَابَةِ الَّتِي لَا يُعَدُّ سَقُوطُ الْخَطِيبِ فِي جَانِبِهَا غَرِيبًا؛ لِأَنَّ الْإِعْمَاءَ كَثِيرَ الْوُقُوعِ فِي كُلِّ زَمَنٍ.. وَانْشِقَاقَ الْقَمَرِ غَيْرَ مَعْهُودٍ فِي زَمَنٍ مِنَ الْأَزْمَانِ، فَهُوَ مُحَالٌ عَادَةً وَبِحَسَبِ قَوَاعِدِ الْعِلْمِ مَا دَامَ الْكُونُ ثَابِتًا، وَإِنْ كَانَ مُمْكِنًا فِي نَفْسِهِ لَا يُعْجِزُ الْخَالِقَ تَعَالَى إِنْ أَرَادَهُ، فَلَوْ وَقَعَ لَتَوَفَّرَتِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ بِالتَّوَاتُرِ؛ لَشَدَّةِ غَرَابَتِهِ عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ، وَمِنْ جَمِيعِ الْأُمَمِ»^(١).

المعارض الثاني: أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مَعَارِضَةٌ لِلْقُرْآنِ الَّذِي دَلَّ عَلَى امْتِنَاعِ إِرْسَالِ الْآيَاتِ الْحَسِيَّةِ، لِأَنَّ التَّكْذِيبَ بِهَا مُوجِبٌ لَتَعْجِيلِ الْعَذَابِ، كَمَا حَصَلَ لِلْأُمَمِ السَّابِقَةِ حِينَ كَذَّبَتْ، فَلَمَّا لَمْ يُسْتَأْصَلْ أَهْلُ مَكَّةَ بِالْعَذَابِ، عَلِمْنَا أَنَّ آيَةَ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ لَمْ تَقَعْ.

وفي تقرير هذه الشُّبهة يقول (محمَّد الغزالي):

«عِنْدَمَا قَرَأْتُ حَدِيثَ الْانْشِقَاقِ، شَرَعْتُ أَفَكِّرُ بِعَمَقٍ فِي مَوْقِفِ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّهُمْ انْصَرَفُوا مُكْذِّبِينَ إِلَى بَيْتِهِمْ وَرِحَالِهِمْ، بَعْدَمَا رَأَوْا الْقَمَرَ فَلَقَتَيْنِ عَنْ يَمِينِ الْجَبَلِ وَشِمَالِهِ، قَالُوا: سَحَرَنَا مُحَمَّدٌ، وَمَضُوا آمَنِينَ سَالِمِينَ، لَا عِقَابَ وَلَا عِتَابَ...!

قُلْتُ: كَيْفَ هَذَا؟.. إِنَّ التَّكْذِيبَ بَعْدَ وَقُوعِ الْخَارِقِ الْمَطْلُوبِ يُوْجِبُ هَلَاكَ الْمُكْذِّبِينَ! فَكَيْفَ يُتْرَكُ هَؤُلَاءِ الْمَكِيدُونَ بِدُونِ تَوْبِيخٍ وَلَا عَقُوبَةٍ بَعْدَ احْتِقَارِهِمْ لَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ؟!.. يُوْكَدُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ هَذَا الْمَنْطِقَ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ: ﴿وَمَا مَنَعَنَا

(١) «مجلة المنار» (٣٠/٢٦١).

أَنْ تُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴿٥٩﴾ [الشورى: ٥٩]، فإذا كان إرسال الآيات ممتنعاً لتكذيب الأولين بها، فكيف وقع الانشقاق؟!^(١)

المعارض الثالث: أَنَّ الثَّابِتَ فِي الْقُرْآنِ الْاِكْتِفَاءَ بِالْقُرْآنِ آيَةً مُعْجَزَةً وَاحِدَةً بِرَهَانًا عَلَى نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وفي تقرير هذا الاعتراض يقول (رشيد رضا) في معرض استيعاده لحادثة انشقاق القمر:

«قد ثبت بآيات القرآن المحكمة الكثيرة القطعية الدلالة أَنَّ آيَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَحَجَّتَهُ عَلَى صَحَّةِ نُبُوَّةِ خَاتَمِ رُسُلِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي تَحْدُثُ بِهَا الْكُفَّارُ، وَلَمْ يَحْتِجْ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِهَا، هِيَ كِتَابُ اللَّهِ، الْمَعْجَزُ لِلْبَشَرِ وَلِغَيْرِهِمْ مِنَ الْخَلْقِ، وَثَبِتَ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ أَيْضًا، فَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٍّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ؛ وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْهُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه الشيخان..

وصرح الله في بعض آياته بأنَّ آيَةَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ الْمَشْتَمِلِ عَلَى آيَاتٍ كَثِيرَةٍ فِي آيَةِ اللَّهِ الْكَبِيرِ.. ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٥١﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [الحجرات: ٥٠، ٥١]»^(٢).

هذا مُجْمَلٌ مَا أوردوه من المعارضات المَسْووقَةِ عَلَى أَحَادِيثِ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ؛ حَيْثُ جَعَلَهُ بَعْضُ الْحَدَّثِيِّينَ مِنَ «الْمُتَحَيَّلِ» الْقَابِعِ فِي الْعَقْلِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالَّذِي نُسِجَ لِسُدِّ فَرَاغٍ كَبِيرٍ فِي الْقُرْآنِ حَيْثُ لَمْ يَتَحَدَّثِ الْبَيِّنَةُ عَنْ أَيِّ مُعْجَزَةٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ، خِلَافًا لِمَا كَانَ لِلْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ^(٣)

(١) «الطريق من هنا» (ص/٥٨)، والشبهة متلفعة عن رشيد رضا في «مجلة المنار» (٣٠/٣٦١).

(٢) «مجلة المنار» (٣٠/٣٦٢) يتصرف بسير في آخره.

(٣) انظر «المخيل العربي في الأحاديث المنسوبة إلى الرسول» لمنصف الجزار (ص/٣٦٢)، ودفع دعوى المعارض العقلي» (ص/٣٤٧).

يقول (بسام الجمل): «لقد عَدَّ المُفسِّرون وعلماء القرآن انشِقاق القمر حَدَثًا خارقًا للعادة، واعتبروه دليلًا على نُبُوَّة محمد ﷺ، ومعجزةً من معجزاته؛ ولذلك فَسَّروا الآية تفسيرًا مُباشِرًا، وسلَّموا بحقيقة انشِقاق القمر يُصِفِين.

وجَلِيَّ أَنَّ وظيفة المُتَخَيِّل في هذا الخبر: سَدُّ فراغ كبير في القرآن، فهو لم يَتَحَدَّث البتَّة عن أيِّ معجزة لمحمد ﷺ، خلافا لما كان لسابقه من الأنبياء من معجزات، خاصَّة منهم موسى وعيسى، فنَقَّب المُفسِّرون في نصِّ المُصحف عمَّا يصلُح شاهدًا على حُصول معجزاتٍ في طَوَرِ النُّبُوَّة»^(١).

أَمَّا (حسن حنفي)؛ فقد جعل الغرض من هذا التَّخْيِيل وسيلةً لإقناع جمهرة من النَّاس يعيشون في مُجتمع صحراويٍّ، لم يكن للآلهة أو للسَّحرة فيه أيُّ قُدرة على خرق قوانين الطَّبيعة، مع جهلهم بقوانين العلم، ف«كان من الطَّبيعي أن يكون انشِقاق القمر، وتوقُّف الشَّمس، في الخيال الشَّعبي ولدى رُواة المدح: أحد وسائل التَّخْيِيل، وطُرق الإقناع»^(٢)!

(١) «أسباب التَّزول» (ص/ ٣٩٥-٣٩٦).

(٢) «من العقيدة إلى التُّورة» لحسن حنفي (١٤٩/٤-١٥٠).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع المَعَارِضَاتِ الفِكْرِيَّةِ المَعَاصِرَةِ

عن أحاديثِ انشِقَاقِ القَمَرِ

والجواب عن تلك المعارضات الثلاث في الفَقَرِ الثَّالِيَةِ:
أَمَّا دَعْوَى أَنَّ انشِقَاقَ القَمَرِ لو وَقَعَ لتوافرت الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ متواتراً،
وَلَمَّا خَفِيَ عَلَى أَهْلِ الْأَقْطَارِ.

فَيَقَالُ فِي تَفْصِيلِ جَوَابِهَا إِمَعَانًا فِي تَفْهِيمِ الْمُعْتَرِضِ:
أَوَّلًا: هذه الحادثة وَقَعَتْ لَيْلًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ شَيْءٌ ظَلَبَهُ قَوْمٌ مَخْصُوصُونَ مِنْ
أَهْلِ مَكَّةَ، وَمِنْ شَأْنِ اللَّيْلِ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ النَّاسِ فِيهِ فِي غَفْلَةٍ، أَوْ نَوْمٍ، أَوْ سَكُونٍ
عَنِ الْمَشْيِ فِي الطُّرُقِ، سِيمَا فِي مَوْسَمِ الْبَرْدِ، مُسْتَكْنِينَ بِالْأَبْنِيَةِ وَنَحْوِهَا.
أَفَلَا نَرَى إِلَى خَسُوفِ الْقَمَرِ؟ فَإِنَّهُ يَكُونُ كَثِيرًا، وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَحْصُلُ لَهُمْ
الْعِلْمُ بِهِ، حَتَّى يُخْبِرَهُمْ أَحَدٌ بِهِ فِي السَّحَرِ^(١).

يقول أَبُو سَلِيمَانَ الْخَطَّابِيُّ: «الْأَيْقَاطُ الْبَارِزُونَ مِنْهُمْ فِي الْبَوَادِي وَالصَّحَارَى
قَدْ يَتَّقُونَ أَنْ يَكُونُوا فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مَشَاغِلَ بِمَا يُلْهِيُهُمْ مِنْ سَمَرٍ وَحَدِيثٍ، وَبِمَا
يَهْمُّهُمْ مِنْ شُغْلٍ وَمِهْنَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا لَا يَزَالُونَ مُقْنِعِي رُؤُوسِهِمْ، رَافِعِينَ
لَهَا إِلَى السَّمَاءِ، مُتَرَصِّدِينَ مَرْكَزَ الْقَمَرِ مِنَ الْفَلَكَ لَا يَغْفَلُونَ عَنْهُ، حَتَّى إِذَا حَدَّثَ
بِجُرْمِ الْقَمَرِ حَدَّثَتْ مِنَ الْإِنْشِقَاقِ، أَبْصَرُوهُ فِي وَقْتِ انشِقَاقِهِ، قَبْلَ التَّثَايِهِ وَاتِّسَاقِهِ!

(١) انظر «إظهار الحق» للهندي (١٠٣٨/٤)، و«فيض الباري» للكشميري (٤٠٨/٥).

وكثيراً ما يَقَعُ للقمر الكسوف، فلا يشعر به النَّاسُ، حتَّى يخبرهم الآحاد منهم والأفراد مِن جماعتهم، وإنَّما كان ذلك في قدرِ اللَّحظةِ الَّتِي هي مدرك البَصَرِ^(١).

ثانيًا: أنَّ هذا إنَّما يَلَزَمُ لو جُوزَ استواءُ أهل الأرض في إدراكِ مَطَالِعِهِ، ومِن المَعلوم أنَّ القَمَرَ لا يطلع على أهل الأرض كُلِّهم في زمانٍ واحدٍ؛ بل يطلع على قومٍ قبل طلوعه على آخَرين^(٢).

هذا إن لم يَحُلْ دون رؤيته في كثيرٍ مِنَ الأمكنة والأوقات سَحَابٌ غَليظ أو جبال! وأهل البلاد الشماليَّة كشمالِ آسيا وأورُپا في موسم نزول الثَّلج والضَّبَاب، لا يَرَوْنَ الشَّمْسَ إلَّا أَيْامًا في كثيرٍ مِنَ الأوقات، فضلًا عن أن يروا القَمَرَ! مع شيوع الجهلِ في تلك الدِّيار وقتئذٍ، وعدم رِسوخ الكتابِ فيهم^(٣).

ومع الأخذِ بعينِ الاعتبارِ: أنَّ زَمَنَ الانشقاقِ كان قصيرًا لم يَطل، ولم تَنَوافر الدَّواعي على الاعتناء بالنَّظَرِ إليه وقتها، إذ لم تُكُن مُتوقَّعة! فانتبه له مَنْ استشهدوا به، ولم يَرَهُ مَنْ كانوا في الأطراف، ولا استحالة في هذا^(٤).

يقول أبو حامد الغزاليُّ: «إنَّ مِثْلَ هذا إنَّما يَعْلَمُهُ مَنْ قيلَ له: أنظر إليه، فانشقَّ عَقِيبُ القولِ والتَّحدي، وَمَنْ لم يَعْلَمْ ذلك، ووَقَعَ عليه بصرُهُ، ربَّما تَوَهَّم أنَّه خيالٌ انقَشَعَ، أو كوكبٌ كان تحت القَمَر، فانجلى القَمَرُ عنه، أو قطعةٌ سحابٍ سَرتْ قطعةٌ مِنَ القمر، فلهذا لم يتواتر نقلُهُ»^(٥).

ثالثًا: دعواهم أنَّ أهلَ التَّواريخ لم ينقلوا ذلك؛ ممَّا يؤكِّد عدم حصول هذه الآية، يُقال فيه: نَفْيُ العلمِ ليس بعلمٍ؛ ويكفي في تثبيتِ مثل هذا أَلَّا يَرِدَ عن

(١) انظر «أعلام الحديث» للخطابي (١٦١٩/٣).

(٢) انظر «المُفَهِّم» للقرطبي (٤٠٤/٧)، و«إظهار الحق» (١٠٤٠/٤).

(٣) انظر «إظهار الحق» (١٠٤٠/٤).

(٤) «فيض الباري» للكشيري (٤٠٨/٥).

(٥) «المستصفى» (ص/١١٥).

أحد من أهل التاريخ ولا المعانين للتنجيم نفى الواقعة نفسها؛ «فالحجة فيمن أثبت، لا فيمن يوجد عنه صريح النفي؛ حتى إن وجد عنه صريح النفي، يُقدّم عليه من وجد منه صريح الإثبات»^(١).

وعلى خلاف ما سارعوا إليه من النفي المطلق عن أرباب التواريخ تدوين هذه الواقعة، فقد ذكر ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) أنها قد أرّخ لها في بعض بلاد الهند، وأنه بُني بناء تلك الليلة، وأرّخ بلبلة انشقاق القمر!^(٢)

يعرّز هذا الثقل ما ذكره الكشميري (ت ١٣٥٣هـ) عن كتاب «تاريخ قرشته» للاستريادي^(٣): أن أحد ملوك الهند رأى الانشقاق، يُسمّى: (راجة وجمال)، وأن على اسمه سُميت بلدة (بهوبال)^(٤)!

وينقل رحمة الله الهندي (ت ١٣٠٨هـ) عن نفس كتاب الاستريادي: أن أهل ميليار من إقليم الهند رأوه أيضًا، وأسلمَ والي تلك الديار، التي كانت من مجوس الهند، بعد ما تحقّق له هذا الأمر^(٥).

يشهد لهذا الثقل: ما وقّف عليه بعض الأكاديميين في مكتبة المركز الهندي بالمتحف البريطاني بمدينة لندن: حيث رأوا في إحدى المخطوطات الهندية القديمة المحفوظة فيها: أن أحد ملوك ميليار - وهي إحدى مقاطعات جنوب غربي الهند - وكان اسمه «شاكروتى فازماد»: عاينَ انشقاق القمر على نفس عهد محمد ﷺ، وأنه أخذ يحدث الناس بذلك!^(٦)

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١٨٥/٧-١٨٦).

(٢) انظر «البدية والنهاية» (٢٩٩/٤).

(٣) لمؤلفه: محمد قاسم هندوشاه الاستريادي، نزيل الهند، الملفّح بـ (فرشته)، المتوفى في حدود سنة ١٠١٨هـ، اشتهر بهذا التاريخ، كتب فيه بالفارسية تاريخ الهند من الفتح الإسلامي، إلى العام الذي توفي فيه، واعتمد على عدة مصادر هي الآن مفقودة، ولم يُترجم بعد حسب علمي، انظر «كشف الظنون» (٢٦٨/٦).

(٤) «فيض الباري» (٤٠٨/٥).

(٥) «إظهار الحق» للهندي (١٠٣٩/٤).

(٦) نقلًا عن «السماء في القرآن الكريم» لـ د. زغلول النجار (ص/٥٤٣-٥٤٣).

وقد تحققت بنفسي من وجود هذه المخطوطة الهنديّة القديمة بمُراسلةِ نفسِ القائمين على هذه المكتبة المريقة بلندن، فردّوا عليّ بالإيجاب، وأنها عندهم بعنوان: «قِصَّةُ شَاكْرُوتِي فَازْمَاد»، وأفادوني بوجود نصٍّ فيها يُفيدُ رؤيةَ هذا الملك لانشقاق القمرِ زمنَ النَّبيِّ مُحَمَّدًا! وأنَّ رؤيتهَ هذه كانت سببًا فيما بعدُ لتوطينِ (المُحَمَّدِيَّين). يعنون: المسلمين. في مليبار! ^(١)

بل قريبًا منّا؛ نشرت أحد المواقع العلميّة التَّاريخيّة المتخصّصة في حضارة (الْمَايا) في أمريكا الجنوبيّة، مقالًا عجيبًا يؤكّد وقوع انشقاق القمر في القرن السَّابع الميلاديّ. أي في نفس وقت وجود النَّبي ﷺ في مكّة! وأنَّ أغلب الأمم في تلك القارّة رأته، بل قامت بتغيير تقويمها الفلكيّ ليوافقه! ^(٢)

ولم يكن قد خطر ببالٍ مَنْ نشرُوا هذا المقال أنَّهم بذلك يُثبتون آيةً من أعظم الآيات على نبوّة مُحَمَّد ﷺ! فلمّا بلغهم ما أحدثه من ضجّة اعتلّى فيها المسلمون، سارعوا إلى تغيير عنوان المقال أربعةً وخمسين مرّةً نعيمةً عليه! ^(٣) والله مُنّم نوره ولو كره الكافرون.

رابعًا: أنَّ خَبر انشقاق القمرِ ممّا تواتر علمُه عند أهل الإسلام، وقد ثبت في معلّّمات السُّنّة ودواوينها، وفي كُتب أهل السَّير، وفي أسفار مَنْ صَنَّف في دلائل نبوّة ﷺ، وتناقله الأئمّة الثَّقَات؛ فالفدح في روايتهم مع ما عُلِم بالضرورة عنهم من شدّة تمحيص الروايات، ومعرفة أصول نقلها، والبلوغ في هذا الشأن أعلّنى درجات التَّثبت، مع ما في هذه الحادثة من الإعجاز الَّذي تحدّى به

(١) رقم رُتّة المخطوطة في المكتبة (٢٨٠٧-١٠)، وموضع الكلام عن حادثة انشقاق القمر موجود منها في (ص/٨١) و(ص/١٤٠).

(٢) المقال بعنوان:

The split moon of the madrid codex and persian manuscripts

أو: القمر المنشق في وثائقيات مدريد والمخطوطات الفارسيّة.

(٣) مُستفاد من مقال بموقع (الباحثون المسلمون) بعنوان: هل لانشقاق القمر من شواهد علميّة وتاريخيّة؟ وفيه أدرجوا روابط المقال الأصليّ لذلك الموقع التَّاريخيّ.

النَّبِيِّ ﷺ مَنْ عَايَنَ هَذِهِ الْوَاقِعَةَ مِنَ الْمَشْرِكِينَ، لَا شَكَّ أَنَّ مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ ذَبْرًا أُذِنَ بِهِ فَقَدْ كَابِرَ الْمَقْطُوعَ بِهِ فِي شَرِيعَتِنَا^(١).

وقد حكى جَلَّةُ مِنْ الْأَثْمَةِ لِجَمَاعِ الْأَوَائِلِ عَلَى وَقْعِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ، وَحَكَمَ بَعْضُهُمْ بِالتَّوَاتُرِ لَهَا، مُسْتَفَادًا مِنْ «رَوَايَةِ خَلْقِي مِنَ الصَّحَابَةِ، وَعَنْهُمْ خَلْقِي»^(٢)، إِلَى أَنَّ دُونَتِ الْوَاقِعَةَ فِي دَوَائِنِ الْإِسْلَامِ، حَتَّى نَظْمَهَا ابْنُ جَعْفَرِ الْكُتَّانِي فِي سَبْكِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي بَلَغَتْ مَبْلَغَ «التَّوَاتُرِ» وَالْإِسْتِفَاضَةِ^(٣).

فَمِنْ أَوْلَئِكَ الْأَعْلَامِ الَّذِينَ صَرَّحُوا بِذَلِكَ:

ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ؛ حَيْثُ قَالَ: «قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَرَوَى ذَلِكَ أَمْثَالُهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، ثُمَّ نَقَلَهُ عَنْهُمْ الْجُمْ الْغَفِيرُ، إِلَى أَنْ انْتَهَى إِلَيْنَا، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، فَلَمْ يَبْقَ لَاسْتِعْجَادٍ مَنْ اسْتَبَعَدَهُ عَذْرُ»^(٤).

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: «أَجْمَعَ الْمَفْسُرُونَ وَأَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى وَقْعِهِ»^(٥)، ثُمَّ ذَكَرَ مَنْ رَوَاهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ: عَلِيٌّ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَحُذَيْفَةُ، وَجُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَنْسُ^(٦).

وَكَذَا قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «قَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى وَقْعِ ذَلِكَ فِي زَمَانِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَجَاءَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الْمُتَوَاتِرَةُ مِنْ طَرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ، تَغِيدُ الْقَطْعَ عِنْدَ مَنْ أَحَاطَ بِهَا، وَنَظَرَ فِيهَا»^(٧).

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ: «قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَفَاضَتْ أَنْوَارُهُ عَلَيْنَا، وَانْضَافَتْ إِلَى ذَلِكَ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ

(١) «دَفْعُ دَعْوَى الْمَعَاضِ الْعَقْلِيَّةِ» (ص/٣٥٣).

(٢) «الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ» لِلزَّرْكَشِيِّ (٦/١٢٥).

(٣) انْظُرْ «نَظْمُ الْمُتَوَاتِرِ» (ص/٢١٢)، وَانْظُرْ «لَوْاعِجُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ» لِلْسَفَرِيْنِيِّ (٢/٢٩٨).

(٤) نَقْلًا عَنْ «فَتْحِ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (٧/١٨٦).

(٥) «الشَّافِعِي» (١/٢٨١).

(٦) انْظُرْ «مُؤَافَقَةُ الْخَيْرِ الْخَيْرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (١/٢٠١).

(٧) «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (٤/٢٩٣).

المتواتر عند كل إنسان؛ فقد حصل بهذه المعجزة العلم اليقين الذي لا يشك فيه أحد من العاقلين»^(١).

وما حوته تلك الأحاديث المتظافرة من إثبات حادثة الانشقاق، قد ثبت بنص القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿أَفَتَرَى السَّاعَةَ وَاتَّقَى الْفَقْرَ ۚ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَعْتَبٌ﴾ [الفجر: ١-٢]، والقرآن منقول بنقل الكافة عن الكافة، لا يمتري في هذا اثنان.

وفي تقرير هذين التواترين: التواتر القرآني، والتواتر الحديثي، يقول ابن تيمية:

«معلوم أن هذه المعجزات لا ريب فيها، وانشقاق القمر قد أخبر الله به في القرآن، وتواترت به الأحاديث، كما في «الصحيحين» وغيرهما، عن ابن مسعود، وأنس، وابن عباس، وغيرهم، وأيضاً فكان النبي ﷺ يقرأ بهذه السورة في الأعياد، والمجامع العامة، فيسمعها المؤمن، والمنافق، ومن في قلبه مرض، ومن المعلوم أن ذلك لو لم يكن وقع لم يكن ذلك:

أما أولاً: فلأن من مقصوده أن الناس يصدّقونه ويقرّون بما جاء به، لا يخبرهم دائماً بشيء يعلمون كذبه فيه، فإن هذا يُنفرهم، ويوجب تكذيبهم لا تصديقهم.

وأما ثانياً: فلأن المؤمنين كانوا يسألونه عن أدنى شبهة تقع في القرآن. فكيف يقرأ عليهم دائماً ما فيه الخبر بانشقاق القمر، ولا يردّ على ذلك مؤمن، ولا كافر، ولا منافق؟»^(٢).

فإن رُغم زاعم: أن أسلوب الماضي في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقَى الْفَقْرَ﴾ ليس على حقيقته، وإنما غرضه التأكيد على تحقّق الفعل في المستقبل^(٣) عند قيام

(١) «المفهم» (٤٠٣/٧).

(٢) «الصفدية» (١٣٩/١-١٤١).

(٣) انظر «دين السلطان» لنيازي عز الدين (ص/٤٨٤).

السَّاعَة، نظير قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ أَمْرٌ أَتَىٰ اللَّهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [التكْوِيْن: ١٨]، فأمر الله الذي هو قيام السَّاعَة لم يأتِ بعد، ولكن المَراد المبالغة في تحقُّق وقوعه، فنزَّل منزلة الواقع.

فجواب ذلك من ثلاثة وجوه:

الأوّل: أنَّ هذا المعنى الَّذي نَزَعَ إليه المُعترض هو خلاف الظَّاهر من استعمال صيغة الماضي، الدَّالة في الأصلِ على الفراغِ من وقوع الفعل، وظواهر الكتاب لا يجوز الخروج عنها إلَّا بقريضة، ومَن تقمَّ الخروجَ بغير قريضة توجب ذلك، فقد رام إفساد الخطاب على النَّاس، وتلبَّس المُراد من الكلام عليهم.

الثَّاني: ما أورده المعترضون دعماً لشبهتهم من التَّمثيل بقوله تعالى: ﴿أَنَّهُ أَمْرٌ أَتَىٰ اللَّهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ على استعمال الماضي في القرآن للمبالغة في تحقيق الأمر في المستقبل: هو في حقيقته عاضدٌ لما قرَّره من وجوب وجود القريضة الصَّارفة عن الأصل!

وذلك أنَّ هذه الآية الكريمة قد دلَّت على تحقُّق إتيان السَّاعَة في المستقبل القريب، لا أنَّ الأمر أتى ووقع، بقريضة قوله في آخرها: ﴿أَنَّهُ أَمْرٌ أَتَىٰ اللَّهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، واستعجال الشيء لا يكون إلَّا عند عدم مجيئه أو تحقُّقه.

الثَّالث: ممَّا يؤيِّد أنَّ صيغة الماضي في آية الانشقاقِ على ظاهرها قوله تعالى بعدها: ﴿وَلَن يَرَوُنَّ آيَةً يُعْرَضُونَ وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَعِجِرٌ﴾ [التكْوِيْن: ٢٧]، «فإنَّ ذلك ظاهرٌ في أنَّ المُراد بقوله: ﴿وَأَشَقَّ الْقَمَرُ﴾: وقوع انشقاقه، لأنَّ الكُفَّار لا يقولون ذلك يوم القيامة! وإذا تبيَّن أنَّ قولهم ذلك إنّما هو في الدُّنيا، تبيَّن وقوع الانشقاق، وأنَّه المَراد بالآية التي زعموا أنَّها سِحْرٌ»^(١) «مستمرٌّ من سِحْرِهِ، وحيلةٌ من حيلِهِ، كما قد كانوا يقولون في غير ذلك من أعلامِهِ ﷺ»^(٢).

(١) فتح الباري لابن حجر (١٨٦/٧).

(٢) «تاويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/٧٥).

وأما دعوى (رشيد رضا) في المعارضة الثانية: أن هذه الأحاديث مُعَارِضَةٌ للقرآن الذي دلَّ بالقطع على امتناع إرسال الآيات الحسية، لأجل أن التكذيب بها مُوجِبٌ لتعجيل العذاب .. إلخ؛ فجوابه:

أنَّ المعارض بمثل هذه الشبهة مُلَزَمٌ بخيارين لا ثالث لهما:

أولاهما: أن علماء الإسلام اجتمعوا على ضلالةٍ حين اتَّفَقُوا على إثبات انشقاقِ القَمَرِ آيةً للنبي ﷺ، وكانوا في ذَهْوٍ عَمَّا اهتدَى إليه هو من استحالة ذلك له!

ثانيهما: أن تكون تلك الآيات التي استدل بها المعارض غيرَ قطعِيَّةٍ الدلالة على نفي تلك الحادثة، وأن معناها لا يتعارض معها حقيقة، لانفكاك الجهة.

ولا ريب أن هذا الخيار الثاني هو الواجب التسليم له، فإنَّ مُشركي قريش في ما ساقه المعارض من الآيات: إِنَّمَا طَلَبُوا مِنْ نَبِيِّنَا ﷺ آيَاتٍ حَسِيَّةٍ بَعَيْنَهَا تَدُلُّ عَنْدهم على صدِّقه، طلبوا ذلك تعجيزًا له ومعاندةً، فلم يُسْتَجَبْ لهم، حتَّى لا يُعَجَّلَ لهم العذاب، كما عُجِّلَ لمن قبلهم من الأُمَمِ السَّابِقَةِ مَن كَابَرُوا مَا غَابَوْهُ مِنَ الْآيَاتِ، فهذه هي سُنَّةُ اللَّهِ فِيمَنْ اقْتَرَحَ آيَاتٍ ثُمَّ كَفَرَ بِهَا مُسْتَهْتَرًا بَعْنَادٍ، والمُرَادُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ وَآيَاتِنَا تَمُودُ أَثَاثَةً مُبِصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٥٩].

ففي أسلوب الآية حذف، والتقدير: فما مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ الَّتِي اقْتَرَحُوهَا إِلَّا أَنْ يُكَذِّبُوا بِهَا كَمَا كَذَّبَ الْأَوَّلُونَ^(١)، والمعنى: لو أرسلناها فكذبتم، لأهلكتم كما أهلك أولئك^(٢)، وعلى ذلك تكون (أل) في قوله: ﴿بِالْآيَاتِ﴾ للعهد لا للجنس^(٣).

(١) «الجامع في أحكام القرآن» للقرطبي (١٠/٢٨١).

(٢) انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (١/٢٩٢).

(٣) انظر «التحرير والتنوير» (١٥/١٤٣).

ومما يوطّد هذا المعنى من السيرة النبوية:

ما ثبت على لسان ابن عباس رضي الله عنه: من سؤال أهل مكة النبي ﷺ أن يجعل لهم الصفا ذهباً، وأن يُنحّي الجبال عنهم فيزرعوا، فقال الله له: «إن شئت أن تستاني بهم، وإن شئت أن تؤتيهم الذي سألو، فإن كفروا أهلكوا كما أهلكك من قبلهم»، فقال: «لا، بل أستاني بهم»^(١).

لكنّ حادثة انشقاق القمر تختلف عن هذا، فإنّ النّفر من أهل مكة حين سألو النبي ﷺ آية قد أطلقوا الطّلب في ذلك، فلم يقترحوا آية من عندهم بعينها يعلّقون بها إيمانهم! ففضّل الله أن يُريهم آية انشقاق القمر^(٢).

فهذا الفرق بين الحالتين؛ و(رشيد رضا) نفسه أقرّ بأنّ آية الانشقاق إن صحّ وقوعها بدون اقتراح سيزول هذا الإشكال من أصله^(٣)؛ فهذا هو قد زال!

وأما دعوهم في المعارضة الثالثة: أنّ الآية الوحيدة التي أوتيها النبي ﷺ هي القرآن: فقد سبق الجواب عنها في مبحث معجزات النبي ﷺ الحسية في «الصّحاحين»، والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات.

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (رقم: ٢١٦٦)، وقال أحمد شاكر: «إسناده صحيح».

(٢) وما ساقه (منصف الجوّار) في كتابه «المخيال العربي في الأحاديث المنسوبة إلى الرّسول» (ص/٣٦٩) في سياق تدليله على تناقض أحاديث انشقاق القمر، وهو ما أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص/٢٧٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال:

اجتمعت المشركون إلى رسول الله ﷺ.. فقالوا: إن كنت صادقاً، فشقّ القمر لنا فرقتين، نصفاً على أبي قبيس، ونصفاً على قميّعان، فقال لهم رسول الله ﷺ: إن فعلت تؤمنوا؟ قالوا: نعم.. فأمسّى القمر قد مثّل نصفاً على أبي قبيس ونصفاً على قميّعان...

فهو حديث ساقط لا يصلح أن يروى، فضلاً عن أن يُستشهد به، ففي إسناده أبي نعيم ثلاث فواقر: بكر بن سهل الدّمياطي، عن عبد الغني بن سعيد الثّقفي، وكلاهما ضعيفان، انظر «تاريخ ابن يونس» (١/٣٢١)، و«لسان الميزان» (٢/٣٤٤)، وعبد الغني هذا يرويه عن شيخه: موسى بن عبد الرحمن، وهو المعروف بأبي محمد المفسّر، قال ابن حبان: دجال، وقال ابن عدي: منكر الحديث، انظر «لسان الميزان» (٨/٢١٠).

فالحديث منكر الإسناد والمتن معاً، ولو كان صحيح الإسناد لما قوي على دفع باقي الصّحاح التي ثبت عدم اقتراح المشركين لشقّ القمر، وإطلاقهم في الطلب.

(٣) «مجلة المنارة» (٣١/٦٣).